

Distr.: General
6 December 2012
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

البيان المقدم من الرابطة العالمية لتحليل النفسي على طريقة فرويد، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



بيان

العنف ضد المرأة

أسئلة تمهيدية قبل معالجته من زاوية علم النفس التحليلي

لا يفسر ظاهرة العنف البشري سبب طبيعي أو بيولوجي من قبيل الأسباب التي يمكننا أن ندفع بها لتفسيرها في عالم الحيوانات حيث يتولد لديها من نزعات أو سلوكيات عدوانية تملئها رغبة في السيطرة أو حب البقاء بدافع غريزي بقدر أو بآخر. فالثقافة الإنسانية القائمة على تأثير اللغة في الصورة التي يرسمها الإنسان لنفسه عن ماهية الجسد، وعلى التخيلات المثالية التي يسقطها من خلالها على هذا الجسد تشوه السجل البيولوجي للغرائز بما يتعذر معه فهم أي فعل إنساني بالمعنى الصحيح لهذا الوصف خارج سجل المثل وما يفرضه من مدلولات في وجدان كل شخص، ناهيك عن تفسير العنف ضد المرأة بأنه نتاج طبع غريزي اكتسب من قبل في عالم سابق للعالم المثالي الذي هو وعاء كل تجربة ذاتية. ومما يدل على أن ظاهرة العنف ذات بعد شمولي يمتد إلى أقصى أقاصي حدود الثقافة الإنسانية، أنها ظاهرة عالمية وحاضرة في كل زمان ومكان: فحيثما وجدت وتوجد ثقافة، وجد ويوجد عنف ضد المرأة. لذا، لا غرابة أن تخلص البحوث التي تناوله إلى أنه ظاهرة تشمل جميع الفئات العمرية والطبقات الاجتماعية وبيئات العمل والأوساط والمستويات الثقافية، وحتى التعليمية. ويجوز لنا القول، والحالة هذه، إن التعليم حتى في أعلى مراحلها لن يكفي لتجنب هذا الشكل من العنف. فما هو سر عالميته يا ترى؟ يحملنا طابعه الشمولي إلى الاعتقاد بضرورة إجراء دراسة بشأنه تكون هي أيضا ذات طابع شمولي لتبيان كيفية نشوئه.

ويتناول علم التحليل النفسي في مجال اختصاصه ما لا يقل عن عاملين شاملين مشتركين بين جميع الثقافات والمجتمعات.

أولهما، عامل الفرق بين نوعي جنس الرجل والمرأة، وهو أكثر العوامل ارتباطا وثيقا بمختلف مدلولات الجنس عند الإنسان. ولهذا الفرق حضور دائم في جميع الثقافات حيث يتبدى في شكل علاقة بين ضدين لا يجمعهما جامع ولا مكان فيه لأي حيز مشترك. وما لم نترع عن أنفسنا أسطورة التماثل والتكامل بين الرجل والمرأة، فلن نستوعب أبدا أسباب تواتر العنف الموجه ضدها، والذي يخلو خلوا شديدا من أي تماثل بينهما أو انقلاب في الأدوار.

أما العامل الثاني، وهو أيضا ذو طابع شمولي مشترك بين جميع الثقافات والمجتمعات، فيتمثل في أن ثمة نزعة عدوانية تتقمص الشخص في علاقته مع الصور التي يحملها عن أناه

وشخصيته، ومع الصور التي يحملها عن البشر الآخرين من أمثاله والتي هي انعكاس للصورة التي يحملها عن شخصه. ثم إن التزعة العدوانية لدى الشخص ليست ملمحاً يمكن أن نستشفه من تكوينه البيولوجي أو اعتباره غريزة ولدت معه. وقد استطاع العالم النفساني جاك لكان أن يؤسس بسرعة لطروحاته التي تصف العدوانية بأنها ظاهرة "تولدها تجربة ذاتية بحكم تكوينها"، أي أنها لا تكون إلا نتاجاً لحالة تنشأ لدى كل شخص ينخرط في شبكة علاقات مثالية. ووصفها بأنها حالة مماثلة لما يصيب الجسم إذا ما انخلع طرف من أطرافه، إذ تنشظى صورة الأنا النرجسية للشخص التي هي في جانب منها انعكاس لصورته عن الآخرين ومرآة تخفي وراءها صورتهم. وبعبارة أخرى، فإن هذا الشخص، بانتقاله إلى مرحلة الفعل العدواني، يهشم صورة الآخر المتشابكة مع صورته ويطردها عنه إرضاء لنرجسيته وأناه الأوحد، أي ذاك الذي نسميه "شخصيته". وعليه، فإن الفعل العنيف هو منتهى التعبير المطلق عن رفض ما هو مخالف، وبخاصة ما هو مخالف وغير متجانس لصورة الأنا النرجسية. ونعيد القول هنا إن الأمر يتعلق بفرق عن الآخر، وعمما يبدو أنه عقبة عصبية لا سبيل للتغلب عليها إلا باستخدام العنف.

ومن نقاط التقاطع والتشابك بين هذين العاملين، ينشأ محور تقاطعات يساعد على دراسة العنف ضد المرأة والبحث له عن حل محتمل، وذلك من خلال تحديد موقع كل شخص ذكراً كان أم أنثى ضمن تلك الفروق المتقاطعة، وفي ضوء اختلاف نوع جنسه عن نوع جنس الآخر، ومدى تأصل التزعة العدوانية في أناه.

ولا بد من أن يتم في تلك التقاطعات اعتبار حالة الفئات التي كانت عبر التاريخ عرضة للتفرقة والعنف، وهي: الأطفال، والمجانين والنساء، علماً وأن هؤلاء ليسوا الأشخاص التاريخية الوحيدة التي تجسد عبر التاريخ مظهري الضعف الكبير والحاجة إلى الحماية، وإنما هم الذين تسكنهم كلمة مرفوضة ومقموعة بالمعنى الجذري للعبارة. وربما يكون هذا الأمر أكثر وضوحاً بالنسبة للأطفال والمجانين. وقد يبدو أقل وضوحاً في حالة المرأة التي نزع علم النفس التحليلي منذ بداياته عن فمها السدادة التي كانت تكتم صوتها في خضم أعراض صامتة لا تبدو عليها وفي غمرة المعاناة التي تعيشها. ثم إن أفراد تلك الفئات الثلاث الذين ينظر إليهم في بعض الثقافات على أنهم كائنات مقدسة يحملون الكلمة المرفوضة يتحولون كذلك إلى هدف لأعمال عنف موجه نحو مكامن هذه الكلمة المحرم التفوه بها لا في العلاقات الأسرية ولا في الواقع الاجتماعي الأعم.

فبالنسبة للرجل، عادة ما يتضح أن انتقاله إلى مرحلة الفعل العنيف ضد امرأة هو طريقة يضرب بها بضره للآخر شيئاً في نفسه لا يستطيع الإفصاح عنه لا على سبيل التلميح

ولا التصريح. وبإجراء تحليل دقيق، تتضح في كل حالة ما ينطوي عليه هذا الفعل من دلالة كامنة في لاوعيه تمنعه من أن يدرك أنه يضرب في الحقيقة شيئاً من نفسه يسكن في كيان الآخر المتمثل هنا في شخص شريكته. أما من ناحية المرأة، فإن موقفها الراضي، بل وخنوعها، هو الذي كثيراً ما يقيد أي علاج يراد به تحريرها و تعافيتها اجتماعياً، وهو ما يدل على ما هناك من صعوبة كبيرة في بعض الأحيان لانتزاعها من حالة التواطؤ مع موقف شريكها الذي يسيء معاملتها.

وهذا الفعل العنيف هو في تصورنا ليس مجرد اضطراب في السلوك لا يتسق مع واقع أسري أو اجتماعي ويتنازع معه إلى حد ما. فهنا تقف أفضل المعالجات البيداغوجية والاجتماعية لأن الأمر يتعلق أولاً وقبل أي شيء بالتوصل من خلال تحليل محدد لكل حالة فردية إلى تبيان الدلالات الكامنة في اللاوعي التي تدفع إلى الانتقال إلى مرحلة الفعل. بل، وبالإمكان التوصل قبل إتيانه نهائياً، إلى تبيين الخيط الذي يقود إلى كشف الرغبة الكامنة في اللاوعي للانتقال إلى مرحلة الفعل، وهو ما يساعد بدوره على تصريفها نحو وجهة أخرى. ومن ناحية أخرى، فإن الشيء الذي يثبت علم التحليل النفسي ويسمح لكل شخص بأن يكتشفه، هو أنه ليس ثمة شكل استمتاع أفضل من غيره من الأشكال من حيث الصدق وشعور المرء بأنه شخص عادي ومتسق مع ذاته، وأن كل ما في الأمر أن المتعة تظل نفس المتعة ولا يتغير فيها سوى شكلها (سيان إن كان الشخص ذا ميول جنسية مثلية، أم كانت ميوله الجنسية تجاه الجنس المغاير، أو كان يُؤلِّه عضوه الذكوري). فالتسليم بسبب هذا الفرق كمبدأ منطقي وأخلاقي هو في حد ذاته شكل عام لمنع العنف ضد ما يبدو أنه مختلف. غير أن التوصل إلى هذا الحس المسبق عمل لا يتحقق إلا انطلاقاً من خصوصية كل شخص لا أكثر ولا أقل، ولكن على ألا يكون ذلك أبداً يفرض هذا الشخص لذاته لسبب تتمثل الغاية منه في استبعاد ذلك الفرق على وجه التحديد.

وانطلاقاً من هذا المنظور، يمكننا أن نؤكد ما يلي:

(أ) نعم إن علم النفس التحليلي يعترض من حيث المبدأ على العنف بجميع أنواعه بقدر احترامه الشديد لكلمة الآخر. فالعنف كشكل من أشكال ممارسة السلطة القسرية عادة ما يكون علامة عجز على المحافظة على كلمة صادقة. وفي حالة العنف ضد المرأة سواء الذي يمارسه رجل أم مؤسسات أم دول أو نساء أخريات، يتعلق الأمر هنا بعجز متلازم لانعدام القدرة على سماع المرأة. ويصبح من الضروري جدا إنشاء ودعم وتطوير الأوساط التي يمكن فيها الاصداغ بهذه الكلمة والاستماع إليها وتفسيرها سواء كان ذلك في الوسط الأسري الأكثر حميمية أو في الوسط العام لكل حقيقة اجتماعية؛

(ب) إن الاحترام الشديد للفروق، وبخاصة سجل الفروق الجنسية في كل ثقافة، هو وحده الكفيل بأن يجسد في سجل الحقائق الاجتماعية والحقوق التي تحدد الشخص الاجتماعي ما للمساواة من قيمة وتأثير. ومن هذا المنظور، يجب أن تضاف إلى المطالبة بالمساواة في سجل الحقوق الاجتماعية، المطالبة بأن يضاف في سجل الهويات الجنسية حق الاختلاف والعلاج. فالفعل العنيف الذي يوصف بأنه فعل "ذكوري" يتضح أنه أخيرا فعل يراد به محو وإلغاء الفرق الذي تمثله الأنوثة وتعيد سكبه في كل علاقات الواقع الاجتماعي.
